

## اليات تحقيق الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003

ا.د شذى زكي

كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

عانى العراق من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي تقريبا منذ تأسيس دولته المعاصرة في عشرينيات القرن الماضي، لكن على نحو متناوب. اما في مرحلة ما بعد 2003 ، فقد ازدادت اموره ارتباكا وصار عدم الاستقرار سمة الاساسية، واذا اردنا ان نخرج على الاسباب التي ادت الى ذلك، فسنجد بأنها متعددة، لكنها على العموم تقسم الى اسباب داخلية، واخرى خارجية. فبالنسبة للأسباب الداخلية، فهي تتمثل بالطريقة التي تمت فيها عملية تغيير النظام السياسي العراقي، والاساس الذي قام عليه والمتمثل بالمحاصصة . اما الاسباب الخارجية فهي تتمثل بالتدخل السلبي لدول الجوار بالشأن العراقي، والدولية تمثلت بطريقة تعامل المجتمع الدولي مع الملف العراقي والتي اتسمت بعدم المبالاة.

تراوحت أسباب عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 ما بين تاريخية، اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، قانونية، ودولية. وقد جر ذلك لاضطرابات سياسية عنيفة وقمع وانعدام السلم الاجتماعي والمدني وتعدد الولاءات والقيم والمرجعيات الوطنية وكثرة الصراعات والتناقضات. وفي مناخ كهذا اختفى التسامح والحوار وحل محله التعصب والتطرف وتفاقت ظاهرة التفكك السياسي والتحلل الاجتماعي وأصبحت أجهزة الدولة ضعيفة مما رشح اللجوء إلى ممارسة العنف أو الحرب الأهلية وصاعد من تأثير عدم الاستقرار في توقف التنمية والحياة المدنية وغياب الشرعية. خاصة وان الادارة الامريكية لم تفعل شيئا لاستعادة الاستقرار أو لتوفيره حيث حل العنف والتفجيرات الانتحارية وبدأت ثمار الحرية تقود الى الفوضى.

وفي تفسير هذا الوضع يشير كل من ستيفان هالبر وجوناثان كلارك في كتابهما المعنون ( التفرد الأمريكي- المحافظون الجدد والنظام العالمي) الصادر في عام 2004 إلى

كيفية استيلاء المحافظين الجدد على صناعة القرار بشأن العراق مما أدى إلى استبعاد مشروع وزارة الخارجية لمستقبل العراق، فالإدارة الأمريكية كان لديها بالفعل خطة لعراق ما بعد الحرب حيث قامت وزارة الخارجية وسبع عشرة هيئة فيدرالية بجهد هائل يدعى (مشروع مستقبل العراق) شمل مئات العراقيين المنتمين إلى الفئات الأثنية والدينية العديدة في البلد ومجموعات عمل في موضوعات تمتد من الاقتصاد والزراعة إلى الهياكل الحكومية. وظهر في نهاية الأمر تقرير من ثلاثة عشر مجلدا. وقد توقع المشاركون العديد من المشاكل التي حلت في النهاية في عراق بعد الحرب، وعملوا على خطط لملء الفراغ الأمني واستعادة الخدمات وتهيئة المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية. ووضع المشروع استراتيجيات لكسب قلوب العراقيين وعقولهم عن طريق تحسين الظروف الحياتية وتأمينها كما شدد على التعاون مع التكنوقراط الموجودين في العراق لضمان تدفق الماء والكهرباء بدون انقطاع لكن تعتمد وكيل وزارة الدفاع لشؤون السياسات في البنتاباغون (دوغلاس فيث) وهو أحد المحافظين الجدد، وموظفيه، تجاهل خطة عمل وزارة الخارجية في العراق بعد الحرب التي استغرق أعدادها عاما كاملا وحالوا دون السماح لكبير المخططين في وزارة الخارجية توماس وأريك بالتوجه إلى العراق. وأشار المؤلفان إلى أن أريك كان قد وظف نحو 240 عراقيًا في أوروبا وأمريكا ممن لديهم خبرات في مجالات القانون الجنائي والاقتصاد والنفط وكانوا قد أعدوا مسودات لكل ناحية من نواحي إعادة الأعمار لكن قيادة المحافظين الجدد في البنتاباغون فرقت عقدهم.

وقد نتج عن الصراع بين البنتاباغون والخارجية الأمريكية الذي أصبح العراق ساحة له وقد انتصر نهج البنتاباغون وتم تدمير ما تبقى من البنية التحتية المدمرة أصلا صدرت القرارات الخاطئة بحل الجيش ومؤسسات الدولة وصولا إلى ما يسمى بالمرحلة صفر أو تجسيد حقيقي لسياسة الأرض المحروقة مما أدى إلى انهيار مشروع بناء الدولة لصالح بناء مشروع جديد مغاير نوعيا ولكن بدلا من مشروع دولة تأخذ الحكومة فيها بيد الشعب والأرض لبناء شكل معاصر للدولة الحديثة اذ انفرط العقد الاجتماعي دفع البلاد في ظل التحديات الهائلة التي تواجهها للانزلاق نحو الحرب الأهلية.

إن أحداث الفوضى أو السماح بإغراق البلاد فيها هو نهج استراتيجي معروف يغذي هدفا واضحا لإحلال قوة الاحتلال محل أية مرجعية شرعية للاحتكام بحال الأمن أو التنمية أو كل ما يتعلق بمستقبل البلاد بل ومستقبل الوحدة الوطنية للبلاد .

فبالتالي أصبحت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي الظاهرة وتفرعاتها ، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي من بين الظواهر المهمة التي عانى منها العراق وتوجب عليه البحث عن اليات تتناسب مع طبيعة تركيبته السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق استقراره.

إن تحقيق الاستقرار السياسي في العراق يتطلب التصدي لبحث العناصر اللازمة لبلورة أرضية ملائمة لانطلاق استراتيجية الاستقرار، عبر الجمع بين ثلاثة مفاهيم متكاملة: الأول مفهوم سايكولوجي (الأمن)، والثاني مفهوم اقتصادي (التنمية) والثالث مفهوم قانوني (الشرعية). وإن التأسيس لتكامل هذه العناصر الثلاثة على أرضية من الوحدة الوطنية سيوفر المدخل الحقيقي لاستقرار البلاد- ذلك المطلوب العميق الملح أمام العقل العراقي .

نحن بحاجة للدولة العصرية المؤهلة دون غيرها لضبط حدود الحريات والحقوق وتوازن المصالح في مناخ يتسم بالأمن الجماعي والاستقرار السياسي. وليس بجديد القول أن الاستقرار لا يستقيم بدون الأمن والتنمية، أي الاستقرار يعني توفير شروط إنسانية للإنسان العراقي كما يعني بالنسبة لدولتنا توفير شروط استمرار.

وإذا أردنا حقاً أن نؤسس لدولة الاستقرار السياسي في العراق فلنبداً إذن بالأمن وليكن بناء جيش الأمن الوطني. ويجب الضغط باتجاه دول الجوار الجغرافي للقضاء على وباء الإرهاب وذلك بدلاً من التضحية باستقرار العراق وذلك عبر عقد اتفاقات ثنائية ملزمة للطرفين وفتح مجال التعاون في المجالات العسكرية والأمنية.

ولعل عملية بناء العراق (بالمعنى الواسع للكلمة) لا تستقيم بدون أرضية الأمن الفاعل، أي ذلك الأمن الذي بفضل مجهود التنمية يرتكز بالأساس على منع أسباب ومظاهر العنف، وقد ربط (روبرت ماكنمارا) وهو وزير دفاع أمريكي سابق ورئيس سابق للبنك الدولي، بين تحقيق الأمن وقدرة الدولة على النهوض بأعباء التنمية، حيث يقول في كتابه (جوهر الأمن) لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حداً أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفر حد أدنى من التنمية على المستوى الوطني، وقياساً على ذلك لا يمكن في بلدنا تناول الأمن بنجاح دون توفير تصور مستقبلي عن التنمية أو بناء استراتيجية إنمائية وهو ما يتطلب انطلاقاً من تشخيص مصادر الإخفاق السابقة وعوائقها الحالية.

ليس من العسير علينا أن ندرك حاجتنا إلى دعم الأمن لتوظيف صحي للتنمية، ونقصد بالأخيرة أن نفهم التنمية كبرنامج يؤدي إلى خلق الإنسان العراقي الواعي المبدع والذي يؤثر بصورة فعالة في تحقيق تقدم مجتمعه، بمعنى أن التنمية التي نحن بحاجة لها هي حراك اجتماعي من وضعنا المأزوم إلى وضع أفضل منه تعزز فيه كرامة الفرد كإنسان وتتوفر فيه متطلبات حرية التفكير بما يجعله فاعلاً بالأحداث وإيجابياً لا سلبياً أو لا منتمياً إلى محيطه ومعنى ذلك أن هنالك ارتباطاً صميمياً بين التنمية ومشاركة الإنسان العراقي في تحقيقها. أي يتطلب ذلك تغييراً جذرياً وثنوياً شاملاً ومخططاً في العلاقات الاقتصادية القائمة، في القاعدة الاقتصادية والبنى الفوقية، في الهيكل الاقتصادي وفي التركيب الطبقي لمجتمع عملية إقامة بناء اقتصاد عراقي متوازن فيه تعتمد على الإمكانيات والقدرات الفعلية الكامنة في الاقتصاد والمجتمع وتفيد من العلاقات الاقتصادية والدولية إلى أقصى حد ممكن. وليس لدينا شك في أن توفير متطلبات التنمية هو خير وسيلة لبناء الاستقرار داخل الإنسان العراقي وجعل الانقسامات بين مكونات الشعب إلى عناصر تكامل وذلك متى ما تصبح التنمية عملية تبدأ من داخل الإنسان العراقي ومن خلالها وإليه. إنها بعبارة واحدة إعادة خلق العراق داخل الإنسان العراقي.

ويعكس توفير الأمن من قبل الدولة شرعية وجودها واستمرارها، والشرعية هنا لا تخرج عن كونها التوافق مع المعايير الأسمى وهي أيضاً توافق أعمال الدولة مع الدستور والقانون وكل ذلك مما يؤكد الشروط الضرورية لتوفير الاستقرار. لذا فإن تطبيق القانون من قبل الدولة يوفر الأمن للجميع لممارسة حرياتهم وخلاف ذلك- أي في ظل غياب القانون- يغيب الأمن وتنداس الحريات ولا يبقى للحقوق أي معنى.

والمجتمع الحر هو المجتمع الآمن، وهذا ما جعل كل الدساتير في الدول العصرية

والمتحضرة تعطي الأولوية لصون الأمن الوطني على الحريات الفردية. ومن المهم أن نلاحظ أنه في بلداننا العربية هناك ضرورة لتوفر عنصر الرضا الشعبي العام لأن عدم توفر هذا الرضا عن الحكومة يتسبب في الإخلال بالأمن وهز الاستقرار وذلك على خلاف المجتمعات المدنية .

وهذه العملية يمكن ان تتم عبر اليات كثيرة ومتعددة، لعل من اهمها :

#### 1: التعليم

تلعب المؤسسات التعليمية العامة والخاصة الدور المهم في نشر القيم المهنية والوطنية، وتنشئة الاجيال القادمة على فضيلة حب الوطن والتفاني في سبيله، ومن اجله

#### 2 : وسائل الاتصال الحديثة

تلعب وسائل الاتصال الحديثة دورا مهما في تثقيف المجتمع ورفده بالقيم والمبادئ الوطنية، فالانترنت والقنوات الفضائية، ومحطات الاذاعة والهاتف النقال، بإمكان الدول ان توظفها لصالح تنشئة وتوعية الافراد والتأثير الايجابي على تصرفاتهم

#### 3: اليات امنية

ان تنفيذ السياسات العامة والقرارات الحكومية، تحتاج الى تحقيق الاستقرار العام في البلاد، فضلا عن زرع ثقة المواطن بالدولة ومؤسساتها، وشعوره ان اموال البلاد لم تسفر او تضيع، بل تم رصفها في مكانها الصحيح وعوضته الدولة عنها بالخدمات واولها خدمة الامن والسلام .وعلى هذا الاساس فإن الاستقرار الامني ضروري للاستقرار السياسي في العراق .

اليات خارجية :- وهذه الاليات تقسم الى قسمين، اقليمي ودولي:

#### اولا: اليات اقليمية

كل الدول تتأثر بالبيئة الاقليمية المحيطة بها، والعمل على تحويل دول الجوار الى اصدقاء، او على الاقل محايدين، فلن يكتب للعراق الاستقرار من تبني اليات :

#### 1: الحوار مع دول الجوار وحل المشاكل عن طريق التفاهات والحوار المباشر

#### 2: الحياد

من المعروف ان المنطقة الاقليمية المحيطة بالعراق، تمر بحالة من الصراع والتوتر (السعودية- التركي – الايراني ) وتداعياته المباشرة تنعكس على العراق ولكي يحمي العراق نفسه على اعتبار ان له مكانة استراتيجية اقليمية مهمة، ويبعد شعبه عن ان يكون ساحة مواجهة من قبل الاطراف، فليس امامه الا اعلان الحياد كي يكون مأمون الجانب ويبعد نفسه عن المشاكل .

#### 3 : المعاملة بالمثل عند المقدرة

تعد سياسة التعامل بالمثل من السياسات الناجحة والضرورية لاي دولة تريد ان تضمن حقوقها كونه يشكل عامل ردع فعال يمنع الدول الاخرى من ان تتدخل في شؤون الدولة الهدف، وهو مبدأ دولي عام وستجد الاطراف الاقليمية انفسهم

امام ردع قوي قد يدفع ألى اعاده النظر في بعض السياسات التي كانوا يسريون عليها تجاهه .

ثانيا: اليات دولية

لا تقل اهمية الاليات الدولية عن الاليات الاخرى، كون العالم اليوم قد اصبح متكامل، فضلا عن ان منطقة الشرق الاوسط باتت محط جذب عالمي، ومن تلك الاليات:

### 1: الحليف الدولي القوي

تستند الدول الضعيفة وغير المستقرة غالبا على حليف دولي قوي، يوفر لها القبول على الصعيد العالمي، ويكون سندا لها في معالجة المشاكل الداخلية والخارجية. وكان العراق قبل 2003، كان يتبع هذه السياسة في علاقاته الخارجية، ففي فترة الحكم الملكي، كان يعتمد بشكل كبير جدا في حال مشاكل على الدعم والاسناد البريطاني وفي المرحلة المحصورة ما بني 1958

وحتى عام 2003، استبدلت بريطانيا بالاتحاد السوفيتي، الذي وان كان حليفا قويا الا انه لم يكن بمثل التزام بريطانيا تجاه العراق. وبعد عام 2003، بات العراق من غير حليف حقيقي، والسبب ان الولايات المتحدة على الرغم من كونها قد ساعدت العراق في الاطاحة بالنظام لسابق، الا انها لم تساعد في بناء نظام جديد للبلاد، وتركت الامور عرضة للصراعات الداخلية - الداخلية، والصراعات الداخلية - الاقليمية، او الاقليمية - الاقليمية، للسيطرة على الامور في البلاد، لذلك فالعراق بأمس الحاجة لان يعمق علاقاته مع دول القوى الكبرى وان يستفاد من مكانتها العالمية في سبيل بناء تجربته الديمقراطية، وحياته من التحديات الداخلية والخارجية.

### 2: كسب المجتمع الدولي لصالح العراق

من المتعارف عليه، ان هناك مشاريع لإعادة صياغة منطقة الشرق الاوسط، تنوي تنفيذها البعض من الدول المتقدمة، وهي تستند في ذلك ان شرق متوسط اكثر تقسيما وتشتتا سيكون اكثر انسجاما مع مصالحها، وسيعطي فرصة اكبر للسلام، لذلك فان المجتمع الدولي لن يتوانى عن ان يدعم كل ما من شأنه ان يعزز من عدم استقرار شعوب هذه البلدان، ومنها العراق الذي تجد بعض هوياته الفرعية الدعم والتشجيع من قبل الدول الغربية. لذلك العراق بوصفه احدى دول الشرق الأوسط التي تعاني من تلك المشاريع، فمن المهم جدا ان يسعى لان يتفادى المخاطر المتوقعة في المستقبل، عرب تكوين رأي عام اقليمي في المنطقة المحيطة به

لرفض هكذا مخططات، فضلا عن تذكير الدول الغربية من ان عراق مستقر امن، هو افضل من عراق غري مستقر، كونه سيكون ساحة للجماعات المتطرفة، وسيضر بالمصالح الغربية، بمعنى ان كل تجزئة سيصحبها ولادة بؤر جديدة للتوتر والعداء مع الغرب، لذلك فأن المحافظة على وحدته امرا مفيدا وضروريا.

يتضح من ما تقدم أننا نستطيع تحديد تعريف محدد للاستقرار السياسي عبر مقارنة العناصر الثلاث التي حددناها ومن ثم فإن دولة الاستقرار السياسي في العراق يمكن تحديدها بدولة الأمن الوطني أي: الدولة التي يتحقق فيها حالة غياب المخاطر عن حياة المجتمع وكيان الدولة واستمرار التنمية والاستقرار في سياق الشرعية.

وإن جميع العناصر المذكورة في هذا التعريف: الأمن، التنمية، الشرعية تمثل شروطا

موضوعية سابقة لبعضها كما تدخل هذه العناصر في جدلية العلاقة التي ينجم عن مخرجاتها في النهاية ما ندعوه بالاستقرار السياسي. ويكون بإعادة تأكيد السياسة والثقافة المرتبطة بالمواطنة في سياق رؤية ترفع عراقية العراق فوق كل توجه طائفي أو عرقي أو مصلحة والوعي بأهمية خلق هوية عراقية جديدة وقوية وإحساس بمواطنة مشتركة بما يتضمنه ذلك من عنصري التفاعل والتعايش قوام الوحدة التاريخية لأرض حضارة ما بين النهرين والوحدة الوطنية للعراق المعاصر وهو مما يؤسس لبناء وولادة الدولة العراقية الجديدة على أسس تضع المواطنة الصالحة والكفاءة والنزاهة في قلب الحراك الاجتماعي لبناء الهوية العراقية وهو ما يتطلب من النخب السياسية جهوداً استثنائية وتأسيسية تنبني على إجماع على صياغة عقد اجتماعي على تربة المشترك الإنساني. فالاستقرار السياسي في المصلحة النهائية ما هو إلا نتيجة منطقية لتصالح العراق مع تاريخه وهويته ومحيطه الحضاري وتعامله الإيجابي مع بيئته الإقليمية والدولية.